

A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/339/Add.8
E/1989/119/Add.8
14 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٧ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
البند ٨٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

UN LIBRARY

التقدم المحرز نحو التنمية القابلة للإدامة
والسلبية بيئياً

SEP 1989

UN/SA COLLECT

اضافة

التقرير المقدم من مركز الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الموئل)

مقدمة

١ - نظرت الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والأربعين ، في "المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" (١) وفي تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المععنون "مستقبلنا المشترك" (٢) .

. A/44/150

*

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٥ (A/42/25 و Corr.1) ، المرفق الثاني .

(٢) (A/42/427) ، المرفق .

.../...

(٨٩) ١٢٦٥ ٨٩-١٩٤٠٥

٢ - واتخذت الجمعية العامة القرار رقم ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، والقرار رقم ١٨٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وفي القرار الأول ، طلبت الجمعية العامة إلى هيئات إدارة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في انجاز أهداف التنمية السليمة بيئياً ، والقابلة للإدامة ، عملاً بالفقرة ١١٤ من المنظور البيئي . ويدعو القرار الثاني هيئات إدارة أجهزة ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة إلى تقديم تقارير ، حسب الاقتضاء ، إلى الجمعية العامة ، عن طريق المجالس الاقتصادية والاجتماعية ، في موعد لا يتجاوز دورتها الرابعة والأربعين بشأن التقدم المحرز في مؤسساتها نحو التنمية القابلة للإدامة ، والى إتاحة هذه التقارير لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته العادية المقبلة .

٣ - وفي الدورة الحادية عشرة للجنة المستوطنات البشرية ، وبعد أن استعرضت قراري الجمعية العامة رقم ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، اتخذت القرار رقم ٤/١١ المؤرخ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٨ المعنون "تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" ، الذي طلب فيه إلى المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموش) أن يعد تقريراً عن إسهام المركز ، استناداً إلى الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ (٢) ، في جملة أمور ، في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة في ميدان المستوطنات البشرية .

٤ - وأعد هذا التقرير استجابة لقرار اللجنة رقم ٤/١١ وقراري الجمعية العامة رقم ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ بالتشاور مع المسؤولين الفنيين المعنيين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٥ - ولا يقصد بالتقرير أن يكون تبويباً احصائياً ، لكنه سرد بياني وتحليلي ، استناداً إلى الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، يبين كيف تم توجيه الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل لفترة السنتين لمركز ، نحو الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة في ميدان المستوطنات البشرية .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٨ (A/43/8) ، أضافة .

الف - المنظور البيئي

٦ - شمة علاقة وثيقة بين التنمية القابلة للإدامة ، كما حددتها كل من المنظور البيئي وتقرير اللجنة العالمية والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ . والمنظور البيئي ، سعياً لبلوغ الهدف العام المرتجل للتنمية القابلة للإدامة ، يقدم أساسين للعمل هما : (أ) الادارة الحكيمية للموارد العالمية المتاحة والقدرات البيئية ؛ (ب) اصلاح البيئة التي تعرضت من قبل للتدمير وإساءة الاستعمال .

٧ - ويسلم المنظور البيئي أيضاً ، في جملة أمور ، بالعوامل التالية :

(أ) لما كان تفشي الفقر على نطاق واسع كثيراً ما يكون السبب الجذري للتدمير البيئي ، فإن القضاء على الفقر وضمان الوصول العادل للجميع إلى الموارد البيئية من الأمور الأساسية للتحسينات البيئية القابلة للاستمرار ؛

(ب) تخلق البيئة المعوقات وكذلك الغرض للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية ؛

(ج) ترتبط القضايا البيئية ارتباطاً وثيقاً بالسياسات والممارسات الإنمائية ؛

(د) لما كان تضارب المصالح بين الفئات السكانية ، أو بين البلدان ، كثيراً ما يكون متأصلاً في طبيعة المشاكل البيئية ، فإن مشاركة الأطراف المعنية أمر ضروري لتحديد ممارسات الادارة البيئية الفعالة ؛

(هـ) ينبغي أن تتسم الاستراتيجيات الموضوعة للتصدي للتحديات البيئية بالمرنة وأن تسمح بالتكيف مع المشاكل الآخدة في الظهور والتكنولوجيا المتطرفة للادارة البيئية .

باء - تقرير اللجنة العالمية المعنية
بالبيئة والتنمية

٨ - يعرّف "تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" ، التنمية القابلة للإدامة بأنها التنمية القادرة على تلبية احتياجات ومتطلبات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة . وينطوي هذا التعريف على مفهومين رئيسيين :

(أ) مفهوم "الحاجة" وبخاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء كالماكل والملبس والمأوى والوظائف ، والتي ينبغي اعطاؤها أعلى أولوية ؛

(ب) فكرة التقييدات التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الوفاء بالاحتياجات في الحاضر والمستقبل . ويشير التقرير صراحة إلى أن تلبية الاحتياجات والمتطلبات البشرية تشكل هدفاً رئيسيًا للتنمية .

جيم - الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠

٩ - تقدم الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، الإطار العام للعمل الدولي في ميدان المستوطنات البشرية ، في الفترة الممتدة من الان وحتى عام ٢٠٠٠ . والهدف الرئيسي لل استراتيجية العالمية هو تيسير توفير المأوى الملائم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ . وتستند الاستراتيجية إلى مجموعة من سياسات التمكين كأساس للعمل على الصعيدين الوطني والدولي . وتسلم بالعوامل والمبادئ التالية كأسس للاستراتيجية :

(أ) إن الحق في الحصول على المأوى الملائم هو حق معترف به عالمياً ،

(ب) إن الوفاء باحتياجات المأوى الأساسية للجميع هي مسؤولية وطنية إلى جانب الدعم الدولي المناسب ،

(ج) إن عدم ملائمة المأوى ترتبط بشكل وثيق بالفقر وقلة الدخل والوظائف ،

(د) ثمة حاجة لتفعيل أسلوب في النهج القائم على مشكلة المأوى ،

(هـ) لا يمكن فصل سياسات المأوى عن استراتيجيات تنمية المستوطنات البشرية ،

(و) تشكل استراتيجيات المأوى والمستوطنات جزءاً لا يتجزأ من السياسات والخطط الإنمائية ،

(ز) يجب أن يبغي إدارة جميع الموارد المحلية المختلطة إدارة ملية بيشيا .

١٠ - ويترسخ من التحليل السابق للوثائق الثلاث أن أهداف واستراتيجيات وسياسات المنظور البيئي وتقرير اللجنة العالمية والاستراتيجية العالمية للمأوى تدعم بعضها البعض في معظم جوانبها . كيف إذن تترجم تلك الروابط في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل للمركز ؟

أولاً - التنمية القابلة للإدامة والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج عمل المركز

١١ - إن برنامج العمل مقسم إلى ثمانية مجالات هي : سياسات المستوطنات واستراتيجيتها ، تخطيط المستوطنات ، المأوى والخدمات المجتمعية ، قطاع التشيد المحلي ، الهياكل الأساسية المختلفة التكلفة ، الأراضي ، تعبئة الأموال ، المؤسسات والأدارة ، وليس هناك مجال محدد مخصص للبيئة ، أو للبيئة والتنمية ، أو للتنمية القابلة للإدامة . وهذا الترتيب ينطوي على استبعاد الاهتمامات البيئية والإنمائية من مجالات العمل المتبقية ، في حين أن أعمال المركز برمتها تقوم على مفهوم القابلية للإدامة .

١٢ - ومن أجل تقديم هذا الشهج بطريقة واضحة ومبشرة ، تناقض أدناه القضايا الرئيسية الواردة هي : في الخطة المتوسطة الأجل للمركز ، وذلك تحت خمسة عناوين رئيسية هي : (أ) السياسات والاستراتيجيات ، (ب) إدارة الموارد في المناطق الحضرية والريفية ، (ج) استراتيجيات التمكين ، (د) تنمية القدرات المحلية ، (هـ) الإعلام .

الف - السياسات والاستراتيجيات

١٣ - ينبغي لاي استراتيجية للتنمية القابلة للإدامة أن تشمل سياسات تتعلق بتنمية المأوى والمستوطنات . وتهدف هذه السياسات ، على النحو المحدد في إطار الخطة المتوسطة الأجل للمركز ، إلى ما يلي : (أ) الاستجابة لاحتياجات الأساسية للسكان ؛ (ب) تحسين نوعية المستوطنات البشرية عموما ؛ (ج) تعبيئة الموارد للتنمية المستندة إلى الممارسات السليمة بيئيا . لذلك ، فإن أهداف الخطة المتوسطة الأجل للمركز تتتسق تماما مع الأهداف الواردة في المنظور البيئي وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وعلى سبيل المثال ؛ فإن البرنامج الغرعي ٢ : "السياسات والوسائل الوطنية" ، الذي يشكل مجالا ذا أولوية اختياره لجنة المستوطنات البشرية ، يهدف إلى التأثير على عملية دمج سياسات الإيواء والمستوطنات مع السياسات والاستراتيجيات الأخرى على المستوى الوطني . وعلى ذلك فإن بحوث وأنشطة التعاون التقني والأنشطة الإعلامية الخاصة بالمركز تمت صياغتها وفقا لهذا الهدف العام .

١٤ - يركز العمل في مجال سياسات واستراتيجيات المستوطنات على تحليل موضوع مختار لسياسات تنمية المستوطنات البشرية ، تنتطوي كلها على آثار هامة فيما يتعلق بالقضايا البيئية والإنسانية . ومن الأمثلة على ذلك تنمية المستوطنات الصغيرة والمتوسطة ، وهو مجال تم التشديد عليه بشكل صريح من قبل تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ؛ ودور المشاركة المجتمعية في استثمار الموارد الشحيحة ؛ وصلاح المستوطنات وصيانتها كبديل لإنشاء مستوطنات جديدة مكلفة ؛ ودور مراكز النمو الريفي .

باء - ادارة الموارد في المناطق الحضرية والريفية

١٥ - تتناول الخطة المتوسطة الأجل للمركز مسألة ادارة الموارد في المناطق الحضرية والريفية . ويعتبر المركز عملية التحضر احدى المسائل الاشد إلحاحا في عملية التنمية . وقد ساهمت الخصائص الايجابية والدينامية والابتكارية للتحضر في استمرار عملية التنمية التي لولاهما لما تمكنت اقتصاديات العديد من البلدان النامية من البقاء .

١٦ - وتألف التجمعات الحضرية من منتجين ومستعملين لجزء واحد من كل الموارد . وفي سياق عمليات الانتاج والاستهلاك ، فإن المدن تتولد عنها أيضاً فضلاً . لذلك فإن تنظيم استخدام الموارد في المناطق الحضرية هو أحد القضايا الهامة بالنسبة للتنمية القابلة للإدامة .

١٧ - وهذه القضية لها آثارها العميقة على تصميم وصياغة البرامج الفرعية لخطة المركز المتوسطة الأجل في مجالات البحث والتعاون التقني والإعلام . ولهذا السبب ، فإن البرنامج الغربي ٣ : "ادارة المستوطنات" يتناول بالتحديد مشاكل ادارة جميع أنواع المستوطنات ويعني عنصران من عناصر العمل مباشرة بيدارة المناطق المتروبولية والمراكز الحضرية الشانوية .

١٨ - والقضية المفترضة المتعلقة بتدحرج البيئة نتيجة لتركيز السكان والأنشطة في المناطق الحضرية ، ليست مشكلة في حد ذاتها ، لكنها تدل على الموارد المستشمرة في ادارة عمليات وأنماط التنمية الحضرية وفي استحداث الهياكل الأساسية اللازمة لمنع التلوث وغيره من الآثار البيئية غير المستحبة . ولا تمثل هذه الموارد سوى جزء ضئيل من الشروة الناتجة عن التنمية الحضرية ، ولابد من تخصيصها لقابلية الإدامة البيئية .

١٩ - بالإضافة إلى ذلك ، قد يشكل التحضر أقوى الوسائل الازمة لانقاد مساحات شاسعة من الأرض في البلدان النامية من الدمار الطائش ، والتي أتلفها الاستغلال غير المنظم والضفوط السكانية التي تفتقر إلى الخيارات البديلة للاستيطان . وفي الواقع الأمر ، فإن الدلائل التي ظهرت مؤخراً تشير إلى أن التحضر يسمى ، من خلال انخفاض معدلات الخصوبة في المناطق الحضرية ، في التخفيف من الضغط السكاني عموماً .

٢٠ - أما فيما يتعلق بالمناطق الريفية ، فإن الخطة المتوسطة الأجل للمركز ، تعنى أيضاً بيدارة النظم دون الوطنية للمستوطنات والتنمية الريفية . ويشكل تشغيل وصيانة نظم وشبكات المستوطنات دون الوطنية جزءاً من الشหج المتكامل للتنمية القابلة للإدامة . أما مشاكل إدارة نظم المستوطنات دون الوطنية فيتناولها بشكل محدد عنصر العمل ببرنامج العمل المععنون "ادارة النظم دون الوطنية والمؤسسات" . ويشمل عنصر العمل هذا الانشطة المتعلقة بتخطيط نظم المستوطنات دون الوطنية ؛ وتخطيط التنمية الحضرية ؛ وتنفيذ خطط التنمية دون الوطنية والريفية ؛ وتشغيل وصيانة نظم المستوطنات دون الوطنية ؛ وأداء السلطات المحلية .

٢١ - وبالطبع ، فإن هذه المواقف جميعها تشكل أساس مفهوم القابلية للإدامة . والهدف من تخطيط التنمية الإقليمية هو تعزيز وتجهيز التنمية المستدامة إلى الانتفاع الحرير بالموارد الطبيعية ، وتعزيز أنشطة وعمليات الانتاج القابلة للإدامة .

جيم - استراتيجيات التمكين

٢٢ - سيواصل المركز ، كدأبه في الماضي ، الأهمام في جميع الجهود الرامية إلى إشراك المزيد من الناس ، لاسيما الفقراء والمحرومون من المزايا في المسار الرئيسي لأنشطة التنمية . وباعتماد المركز مفهوم "استراتيجيات التمكين" لتعزيز وتدعم الإجراءات المختلفة من قبل العناصر المؤثرة المختلفة لتأمين المأوى والخدمات ، فقد أثبت فعاليته في تغيير الاتجاهات والمواقف والسياسات الاستبعادية ، أي التي تشطب المشاركة أو تمنعها . إن تحقيق التنمية القابلة للإدامة مرهون بمشاركة جميع الفئات في الأنشطة الإنمائية ، فضلاً عن الاستفادة مما تسفر عنه التنمية من نتائج .

٢٣ - أما نوافذ برنامج عمل المركز المتصلة بهذا الموضوع فتتركز على تأمين المأوى والخدمات المجتمعية لذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية والريفية وفقاً لمبادئ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ . وتشكل مسألة توفير الأسكان والخدمات للفقراء في مدن البلدان النامية أحدى النقاط الرئيسية الواردة في الفصل المعنون "التحدي الحضري" في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وقد أعطى المركز ، طيلة السنوات العشر الماضية ، الأولوية العليا للأنشطة المتعلقة بالبحوث والتدريب والتعاون التقني والاعلام لمساعدة ذوي الدخل المنخفض على تحسين البيئة المعيشية اليومية الخاصة بهم .

٢٤ - وبالنسبة للمستقبل ، فإنه رغم أن عنصر المشاركة يتخلل جميع البرامج الفرعية للخطة المتوسطة الأجل للمركز ، إلا أن البرنامج الفرعي بشأن "انتاج المأوى" يعتبر ذاته خاماً بهذا الموضوع . فالهدف العام لهذا البرنامج الفرعي هو دعم الجهود في انتاج المأوى كعنصر أساس من عناصر تنمية المستوطنات البشرية . وللهذا الغرض تقوم استراتيجيات التمكين بدور هام من حيث مشاركة جميع العناصر المؤثرة في عملية انتاج المأوى . وينبغي مساعدة الفقراء والمحروميين على مساعدة أنفسهم في انتاج وصيانة المأوى والخدمات الخاصة بهم .

٢٥ - وقام المركز بدور ناشط في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية وادارة المستوطنات البشرية وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق تنظيم مجموعة مؤلفة من خمس حلقات عمل بشأن هذا الموضوع خلال فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

دال - تنمية القدرات المحلية

٢٦ - لقد شكل بناء القدرات المحلية - بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والمؤسسات والادارة - كشرط اساسي مسبق للتنمية القابلة للإدامة أحد الاهتمامات الرئيسية للخطة المتوسطة الأجل للمركز .

٢٧ - وبناء القدرات ، بوصفه عنصرا من عناصر تخطيط وإدارة الموارد ، هو أمر يتعلق بالموارد البشرية والمادية على السواء . فالمستوطنات البشرية ، كمنتجة مستهلكة للسلع والخدمات ، تحتاج لتنمية القدرات للإنتاج ، وللتنمية التكنولوجية اللازمة لزيادة كفاءة الانتاج وتقليل الهدر ، ولتنمية الموارد البشرية لإدارة عمليات الانتاج والاستهلاك ، وإعادة التدوير ، وهذا الاهتمام الأخير تتناوله عناصر "تنمية الموارد البشرية" ، لكافة البرامج الفرعية للخطة المتوسطة الأجل للمركز . أما البرنامج الفرعى ٦ بشأن "تنمية وتشغيل الهياكل الأساسية" ، والبرنامج الفرعى ٧ بشأن "انتاج المأوى" فيتناولان بناء القدرات للإنتاج والتنمية التكنولوجية . ويتناول أول هذين البرنامجين إمدادات المياه والصرف الصحي والإصلاح والتخلص من الفضلات والنقل وتوفير الطاقة ، بينما يتناول الآخر مسائل ذات صلة بانتاج المأوى .

٢٨ - ويشتمل برنامج عمل المركز على برنامج فرعى يتعلق بتكنولوجيا التشييد المحلي والهياكل الأساسية منخفضة التكلفة ، استنادا الى الفرضية القائلة بأن يجب أن تكون "قابلة للإدامة" من حيث التشغيل التقنى ، وامكانية تحمل النفقات ، والمعايير البيئية . ويساعد المركز البلدان النامية في استخدام واختبار وتطبيق تكنولوجيات التشييد الملائمة ، التي تستعين بالموارد والمهارات والموارد المحلية ، ومن ثم عدم التشجيع على استخدام مواد البناء غير الملائمة ، والتقنيات والعمليات والمنتجات الجاهزة الباهظة التكاليف . وينطبق ذلك بالمثل على أنواع الحلول التي ينبغي اعتمادها في البلدان النامية في مجال الإمداد بالمياه ، ومرافق الإصلاح وخدمات النقل المناسبة مع الأوضاع المحلية والقابلة للتحسين بسهولة ، ويمكن تحمل تكلفتها سواء بالنسبة للقائمين على توفيرها أو المنتفعين بها .

٣٩ - وثمة برنامج فرعى آخر يتناول توفير الأراضي لإقامة المستوطنات البشرية . ولا ترمى سياسة المركز في هذا الصدد الى الحفاظ على الأرض دون تمييز وبأى تكلفة وإنما الى ضمان تخطيط وادارة استخدام الأرض بطريقة تؤمن تلبية جميع احتياجات التنمية ، بما في ذلك الاحتياجات البيئية ، والتوفيق فيما بينها . وفي السياق المتعلق بأى بلد نام ، ولاسيما المناطق الحضرية سريعة النمو ، فإن ذلك يعني ضمان توفير مساحة من الأرض التي تم إعمارها تتناسب مع الطلب على المأوى والهياكل الأساسية والخدمات . فالأخفاق في الوفاء بالاحتياجات من الأرض يؤدي الى الإعمار غير المنظم ، والممارسة الشديدة في الأرض ، وانشغال الأرض الهامشية والحسامة من الناحية الإيكولوجية ، وتردي الوضع البيئي لدى المحروميين والغاثات الضعيفة اقتصاديا .

٤٠ - وأخيرا ، فإن البرنامج الفرعى المتعلق بالتمويل والمؤسسات والإدارة ، يستند إلى المفهوم القائل بأن القابلية للإدامة تعنى أيضا استحداث الطرق العملية لضمان فعالية التكاليف لمشاريع وبرامج الآيواء والمستوطنات البشرية . ولا يزال الكثير من الحكومات والمؤسسات المالية والمديرين العامين يرون في برامج المأوى والمستوطنات البشرية مجرد بندود انفاق في الميزانيات ، بدلا من كونها وسائل لتعزيز أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للإدامة والقادرة في واقع الأمر على تعبئتها وتوليد الموارد الجديدة . وترمي برامج المركز المتكاملة في مجالات البحث والتدريب والتعاون التقني والاعلام الى تحسين الأداء المؤسسي في تلك المجالات وتقديم هذه المبادئ بوصفها جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية واستراتيجياتها .

هـ - الإعلام

٤١ - اعتبر الإعلام والتحقيق والمشاركة أمور حيوية لإحراز تقدم نحو التنمية القابلة للإدامة ، وقد التزمت برامج عمل المركز لفترتي السنتين السابقة والجارية بالمبادئ والتوجهات المتعلقة بالسياسة التي تنطوي عليها المفاهيم والتحولات الخامسة بالتنمية القابلة للإدامة . أما نتائج أنشطة المركز المتعلقة بالابحاث والتدريب والتعاون التقني ، فقد تم نشرها دوريا وتوزيعها على نطاق واسع .

ثانيا - الاستنتاجات

٣٢ - إن الاهتمامات البيئية والتخطيط والبرمجة بفرض تحقيق التنمية القابلة للإدامة ، هي موضع اهتمام مستمر من جانب مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . ويقوم المركز بوضع برامجه البحثية والتربوية والاعلامية وبرامجه المتعلقة بالتعاون التقنيأخذا في الاعتبار هدف قابلية التنمية للإدامة . والمركز متلزم بمساعدة الدول الأعضاء في تحليل ورصد وادارة المشاكل البيئية للمستوطنات البشرية ، وفقا لخطط وأولويات وأهداف التنمية الوطنية الخاصة بها .

٣٣ - ويعنى المركز بوجه خاص بمشكلة الفقر وعلاقتها بالتدور البيئي ومفهوم التنمية القابلة للإدامة في جميع جوانب تخطيط وتنمية وادارة المستوطنات البشرية .

٣٤ - وسيواصل المركز الاضطلاع بأنشطته استنادا الى المبدأ القائل بأن "نهج التمكيني" ، هو البعد الخاص بالمستوطنات البشرية فيما يتعلق بتحقيق التنمية القابلة للإدامة . وينطبق ذلك بشكل خاص على عمليات التحضر في البلدان النامية ، التي تشكل أقوى وسيلة لتحسين المستوى المعيشي للملايين من البشر في الأماكن الحضرية الجديدة ، وفي الوقت نفسه تخفف من الضغط البشري على الموارد البيئية المهددة في المناطق غير الحضرية .

— — — —